

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية
والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931

EISSN 2602-6376

شارك في هذا العدد

- د. خالد روشو. أ. غانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.
أ. دهقاني أيوب. أ. هوارى قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.
الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.
د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.
د. كروش نور الدين / د. أولاد ابراهيم ليلي / د. قجاتي عبد الحميد.
أ. د. دربوش محمد الطاهر / أ. زرقان سهام / د. يزيد تفرات. أ. غولام جمال الدين.
د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط. د) نبيل كنوش / د / مصطفى طويطي.
د. عماري علي / أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق / أ. د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهسة



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي قيسميلة - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

www.cuniv.tissemsilt.dz

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة: أ. د. دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسئول عن النشر: أ. د. عيساني امحمد.

رئيس الهيئة: د. دردار بشير.

رئيس التحرير: د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي

مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قززان مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي،

د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقى بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدمان البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسيرة الواقع الراهن. هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطأً افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسيرة التحولات، وهذا سعياً منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس المجلة

ص. ج	كلمة العدد
ص 01	- الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03. د. خالد روشو
ص 12	- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجمعوية - دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية- أ. غانس محمد
ص 30	الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي. د. شامي يسين
ص 52	- الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري. حادي إبراهيم
ص 64	- السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة رسيو- تاريخية. أ. دهقاني أيوب
ص 86	- العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة. أ. هواري قادة
ص 100	- العسكر والسلطة السياسية في إيران. أ. إلياس ميسوم
ص 119	- تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية. د. رصاع موسى
ص 130	- روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا. الباحثة. أسماء حداد
ص 141	- شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري. د. مبطوش الحاج / أ. شاكور سليمان
ص 157	- ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. د. باية عبد القادر
ص 174	- معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني. د. بن عيسى الأمين

ص 188	- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر
ص 210	- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى
ص 227	- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد
ص 244	- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلي/ د. فجاتي عبد الحميد
ص 264	- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تفرات
ص 279	- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدمائية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ. غولام جمال الدين
ص 294	- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال
ص 306	- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله
ص 327	- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية - دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطى لمؤسسة كوندور condor . (ط. د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي
ص 350	- مساهمة التدريب الإلكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق
ص 360	- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي
- الصكوك الإسلامية نموذجاً -

د. كروش نور الدين

المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت -

د. أولاد ابراهيم ليلي

جامعة غرداية

د. قجاتي عبد الحميد

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

الملخص:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي شهدت إنتشاراً واسعاً خلال فترة وجيزة وأصبحت الأكثر نمواً في سوق التمويل الإسلامي بإعتبارها منفعة سواء بالنسبة للمستثمرين أو المدخرين من جهة، ومن جهة الأخرى تعاملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الورقة البحثية من أجل إبراز ماهية الصكوك الإسلامية من خلال عرض مفهومها وأهدافها وكذلك أنواعها، وفي الأخير تم عرض الدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية الإقتصادية، التمويل الإسلامي.

Abstract:

Islamic Sukuk is one of the most prominent products of Islamic financial architecture, which has witnessed a wide spread in a short period of time and has become the most developed Islamic finance market as a benefit for both investors and savers on the one hand.

In this context, this paper was presented to highlight the nature of Islamic sukuk by presenting its concept, objectives and types. Finally, the role of Islamic instruments in economic development was presented.

Keywords: Islamic instruments , economical development, Islamic Finance

المقدمة:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.

فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال، وكان الاستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية أو نتيجة، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا.

فالاقتصاد الإسلامي يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار ويتجلى ذلك من خلال فرض الزكاة على الأموال سواء كانت عينية أو نقدية وذلك حتى يقل الاكتناز، وبالتالي عدم تعطيل الموارد والوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار، وعليه يتوفر الاقتصاد الإسلامي على الآليات والميكانيزمات التي تدفعه إلى تحقيق التنمية والازدهار.

إن التمويل الخالي من الربا هو البديل الشرعي في الحصول على الأموال سواء بقصد الاستهلاك أو بقصد الاستثمار، فعند ظهور الإسلام كان لدى العرب صيغ معروفة في الحصول على الأموال، فأقر بعضها وتنحى عن بعض، كما اشترط شروطا على صحة بعضها الآخر، ومازالت الاجتهادات الفقهية متواصلة في شأن صحة بعض صيغ التمويل المعاصرة إلى اليوم.

عليه فإن هناك صيغ عديدة للتمويل الإسلامي تلاءم مختلف أنواع الأنشطة الصناعية، التجارية والزراعية وغيرها وبمختلف آجالها الطويلة، المتوسطة والقصيرة وهي كلها عقود تدخل في إطار البيع والشراء أو المشاركة أو التأجير التي لا تتعارض مع الشريعة السمحاء.

ولهذا سوف نحاول أن نركز في ورقتنا البحثية على أهمية صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي لتمويل التنمية الاقتصادية، وبهذا قمنا بطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتئينا تقسيم دراستنا الى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: الصكوك الإسلامية: مفاهيم أساسية.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي.

المحور الثالث: واقع صناعة الصكوك الإسلامية عالميا

المحور الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: الصكوك الإسلامية: مفاهيم أساسية

أولاً: صكوك الإسلامية: تعريف وأهمية

1. تعريف صكوك الإسلامية

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله"⁽¹⁾.

كما تم تعريفها على أنها: "الصك حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته. ويترتب على ذلك جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل رأس مال المضاربة"⁽²⁾.

وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها: "أداة استثمارية تعتمد على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس مال، على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، لأنهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي: "الصكوك المالية هي أداة مالية تعبر عن اصول مادية مقابل قيمتها قابلة للتداول وفق ضوابط معينة وتداول في سوق الأوراق المالية".

2. أهمية صكوك الإسلامية

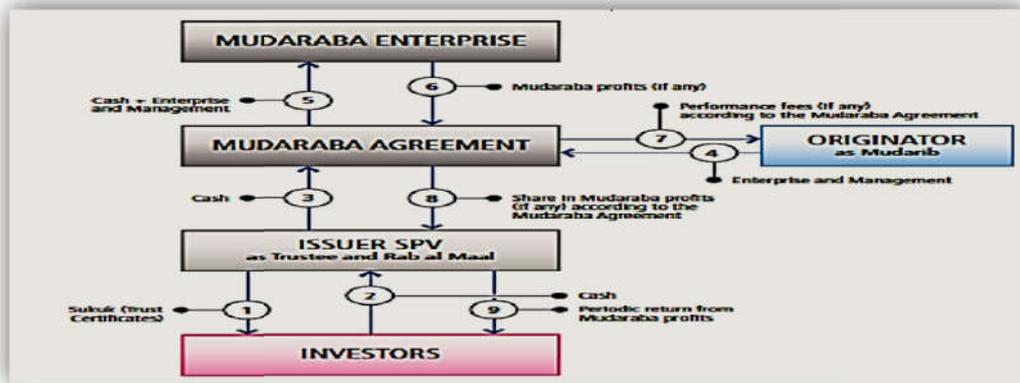
لقد ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل، من أبرزها⁽⁴⁾:

- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة ولدين العام.
- تسهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الاموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية.
- تتيح للشركات الحصول على تمويل مشروع يساعدها في التوسع في انشطتها الاستثمارية.
- المساعدة في ادارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر حقيقي للدولة (استخدام الصكوك من قبل البنوك المركزية كأداة من أدوات السياسة النقدية) وفقا للمنظور الاسلامي.
- المساعدة في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.

3. خصائص صكوك الإسلامية

هذا وتشمل الصكوك الإسلامية على الخصائص التالية⁽⁵⁾:

- ✓ هي وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها من حقوق والتزامات مالية؛
- ✓ لها قيمة اسمية موضحة في نشرة الإصدار؛
- ✓ تصدر على أساس عقد شرعي؛



- ✓ تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للمتاجرة أو الإستثمار؛
- ✓ جل أنواع الصكوك قابلة للتداول من حيث المبدأ؛
- ✓ عدم قابليتها للتجزئة، بمعنى الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة؛
- ✓ تقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (يشارك مالك الصكوك في حصة شائعة من الأرباح المترتبة حسب الإتفاق المبين في نشرة الإصدار في المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك).

ثانيا: أنواع صكوك الإسلامية

إن الصكوك الأكثر انتشارا يمكن حصرها في الأنواع التالية:

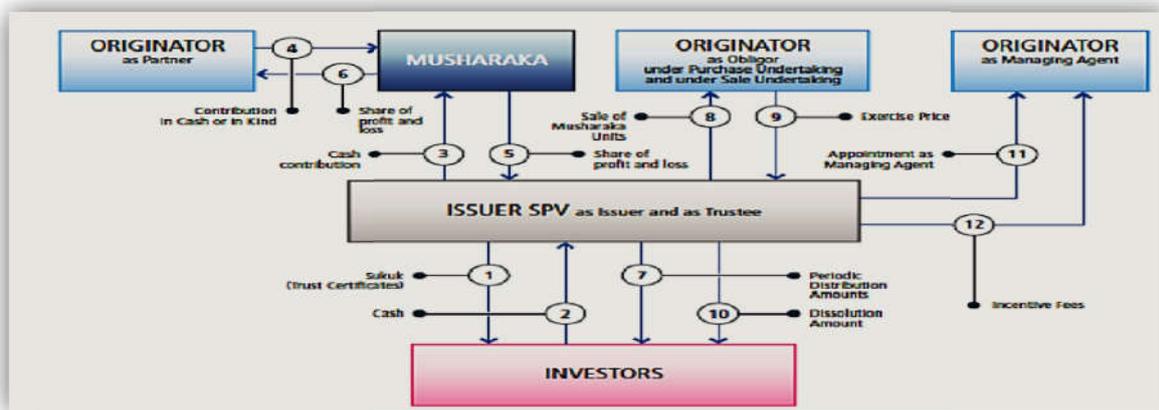
1. صكوك المضاربة: وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس المضاربة، يعين مضارب من الشركاء لإدارتها⁽⁶⁾.

الشكل رقم (01): هيكل صكوك المضاربة

المصدر: مفتاح صالح وفاطمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص 4.

2. صكوك المشاركة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم⁽⁷⁾.

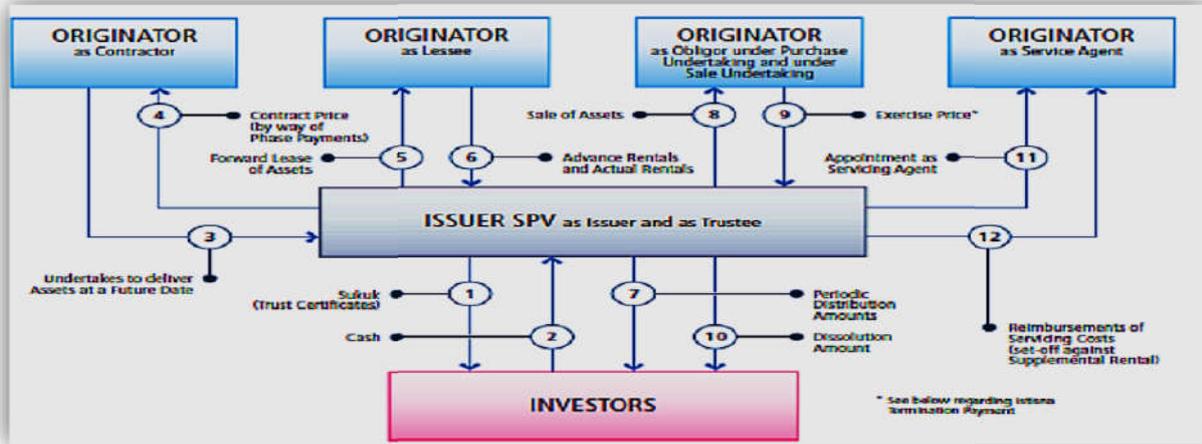
الشكل رقم (02): هيكل صكوك المشاركة



المصدر: مفتاح صالح وفاطمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص 4.

3. صكوك الاستصناع: هي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمننا لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثن البيع⁽⁸⁾.

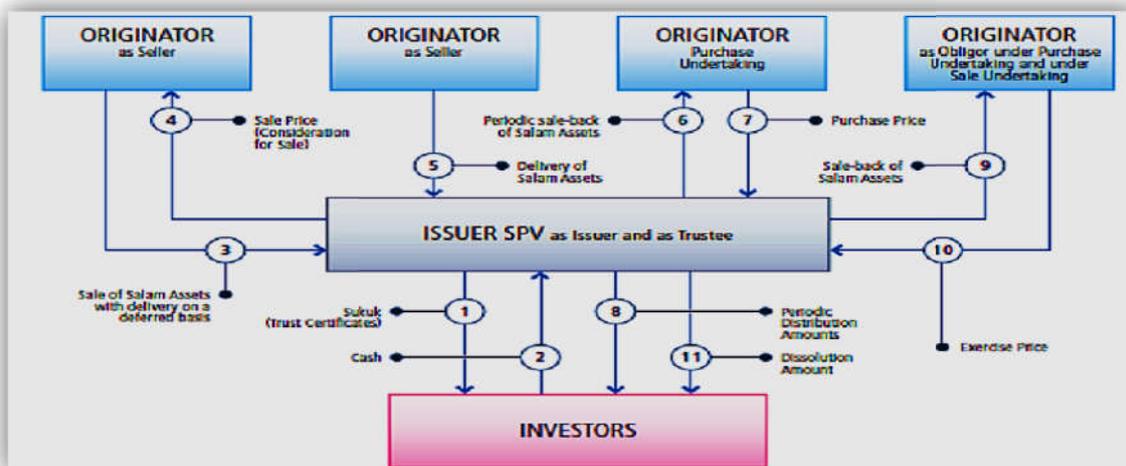
الشكل رقم (03): هيكل صكوك الاستصناع



المصدر: مفتاح صالح وفاطمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص 6.

4. صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك وتطرح الصكوك لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه، وتسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع ويبيعها فتصفي الصكوك بالحصول على مبلغ الأصلي زائد الربح من بيع السلعة ولأن الصكوك السلم تمثل بيع السلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلعة مؤجلة التسليم هي في قبيل الديون العينية لأنها موصوفة تثبتت في الذمة لا تزال في ذمة البائع⁽⁹⁾.

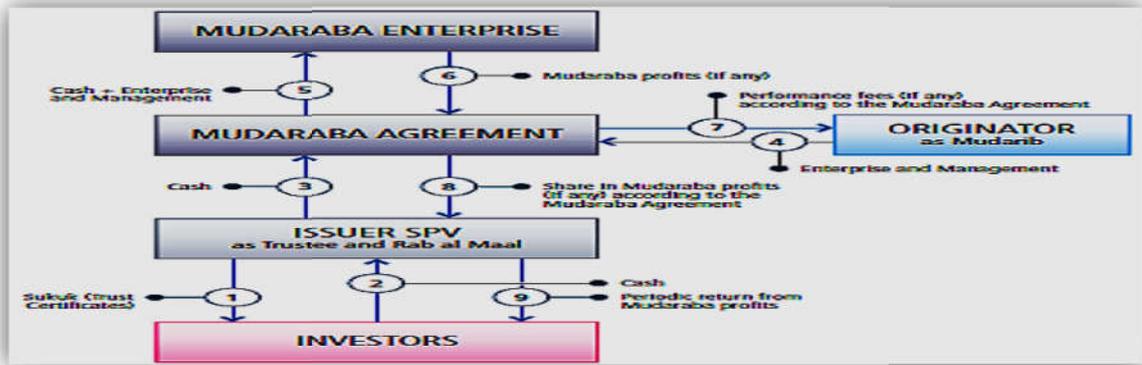
الشكل رقم (04): هيكل صكوك السلم



المصدر: مفتاح صالح وفاطمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص 7.

5. صكوك الإجارة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصة الشائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في المشروع استثماري يدر دخلا، فهذه الصكوك يتم طرحها بغرض جمع مبلغ لشراء عين وتأجيرها تشغيليا أو منتهيا بالتمليك لجهة ما ويوزع عائد أقساط الإجارة على ملكية الصكوك مع رد جزء من قيمة العين إذا كان تأجير منتهيا بالتمليك⁽¹⁰⁾.

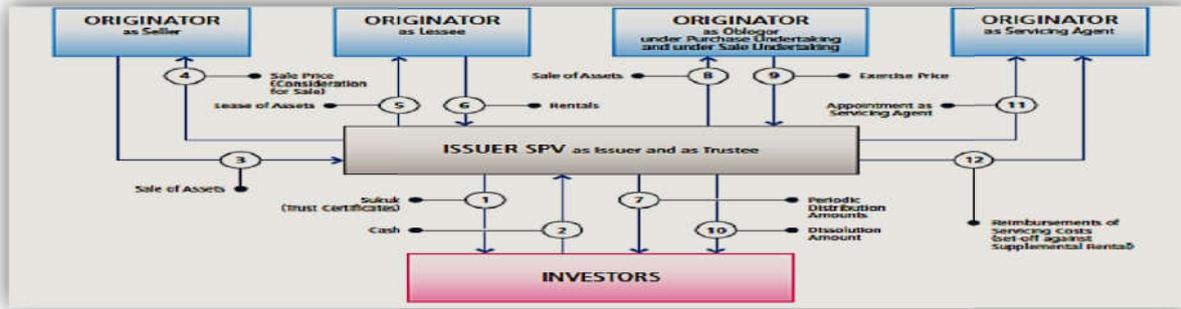
الشكل رقم (05): هيكل صكوك الإجارة



المصدر: مفتاح صالح وفاطمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص 4.

6. صكوك المرابحة: تعرف على أنها وثائق الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد أو الوسيط المالي الذي ينوب عنه، بعد تملك البائع وقبضه لها، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المرابحة⁽¹¹⁾.

الشكل رقم (06): هيكل صكوك المربحة



المصدر: مفتاح صالح وفاطمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص6.

7. **صكوك المساقاة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد، وصكوك المساقاة يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة⁽¹²⁾.

8. **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد⁽¹³⁾.

ثالثا: شروط الصكوك الإسلامية

يجب توفر مجموعة من الشروط لتتم عملية التصكيك منها⁽¹⁴⁾:

1. لا بد من وجود أصول مملوكة للمنشأة المصدرة للصكوك، وإن تكون قادرة على توليد دخل بشكل منتظم ومستمر؛

2. وعليه فالأصول التي تخضع للتصكيك هي مجموعة معينة من الموجودات، والتي تظهر في الميزانية العمومية للمنشأة؛

3. يجب أن تتمتع الأصول المراد تصكيكها بالجاذبية بالنسبة للمستثمر، وهذا يتطلب وجود جدارة ائتمانية في الأصول، مثل: انتظام السداد، ووجود ضمانات عينية؛

4. يجب أن تكون قيمة الأصول المراد تصكيكها كبيرة، لأنه إذا كانت المبالغ صغيرة لا يمكن تقسيمها، كما أن يجب تكون ذات آجال استحقاق طويل حتى يمكن تسويقها، ومن ثم الأصول ذات آجال استحقاق قصيرة لا تصلح للتصكيك؛
5. لا بد من توافر الضوابط الشرعية في جميع مراحل عملية التصكيك، ومن ثم إخضاعها إلى هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة أو البلد؛
6. لا بد من وجود تشريعات قانونية، وجهات رسمية لضبط عملية التصكيك، وحفظ حقوق المتعاملين فيها.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في فكر الإسلامي

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام

يهتم الإسلام اهتماماً عميقاً بمشكلة التنمية الاقتصادية، غير أنه يعالجها على أنها جزء من مشكلة أكبر، هي مشكلة التنمية الإنسانية. فإن أول وظيفة من وظائف الإسلام هي توجيه التنمية الإنسانية في المسالك الصحيحة، وفي الاتجاه الصحيح. إنه يهتم بكل مظاهر التنمية الاقتصادية، ولكن دائماً في إطار التنمية الإنسانية الشاملة، لا في شكل بعيد عن هذا الأفق. ولهذا كان التركيز، حتى في القطاع الاقتصادي على التنمية الإنسانية، بحيث تبقى التنمية الاقتصادية عنصراً مكماً، وجزءاً لا يتجزأ من التنمية الأدبية والاجتماعية الاقتصادية للجماعة الإنسانية⁽¹⁵⁾.

التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي: "تغير هيكل في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية"⁽¹⁶⁾.

كما تعرف التنمية الاقتصادية في الإسلام على أنّها: "التنمية عملية تغيير شاملة وهادفة تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها وتنظم مؤسساتها وتوجه سيرها. تنبثق هذه العملية من وعي المجتمع بضرورتها، وتبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف والفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي، والاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على إنجازها بعزيمة وإرادة تتجاوزات الجني المباشر للثمار، وهذا لن يتأتى إلاّ بفهم عميق لمقادها ومغازيها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي ضرورة لبقاء الأمم واستقلالهم ورفيهم في سلم الحضارة، تدرك هذه الضرورة إما بالمصلحة المادية او المنطق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقاً"⁽¹⁷⁾.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاص إذ تجمع بين الجوانب المادية والأخلاقية، ومن ثم فلها أهداف تختلف عن أهداف التنمية في المنهج الوضعي. وقد اقترح الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا هدفين رئيسيين للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي هما⁽¹⁸⁾:

✳ **هدف اقتصادي:** وهو هدف مرحلي فقط، يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للجماعة و الفرد.

✳ **هدف إنساني:** وهو الهدف النهائي، ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة ممثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة الله عزّو جلّ.

ثالثا: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام

وتتميز التنمية من المنظور الاسلامي بعدة خصائص أهمها⁽¹⁹⁾:

1. **الشمول:** إن المنظور الاسلامي لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية فلا يعقل أن تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش للفقراء (النظام الرأسمالي) ولا تنمية تضمن الخبز للقراء والمعوزين ولا تضمن حرية التفكير والمبادرة (النظام الاشتراكي) بل أن مبدأ الشمول يضمن تحقيق الحاجات الضرورية المادية من مأكّل وملبس ومسكن وصحة وترفيه والعمل وحرية التعبير وكذا ممارسة الشعائر الدينية وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية.

2. **التوازن:** إن التنمية من المنظور الاسلامي تحقق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية وبين الجوانب الروحية العقائدية والاخلاقية من جهة والتوازن في المتطلبات بين القطاعات الاقتصادية نفسها فلا يمكن أن ننمي قطاع على حساب قطاع آخر أو ننمي المدن على حساب القرى والأرياف، إذ يعطي الاستثمار كافة الأنشطة الضرورية للمجتمع. أو نقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات

3. **العدالة:** تركز التنمية على مبدأ تحقيق العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي. فهي تضمن حد الكفاية لكل فرد من المجتمع حسب حاجاته إلا في الظروف الاستثنائية. كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر والجزية مما يعني لا وجود في المجتمع جائع وإن وجد يتم التكفل به بشكل ملائم.

4. **الكفاية:** على عكس النظريات الاقتصادية للأنظمة الاقتصادية الوضعية التي تنطلق من أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الانسان اللامتناهية للوصول إلى

كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجات، يرى الاقتصاد الإسلامي لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات " وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وأتاكم من وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الانسان كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار " نفسه وتصرفاته وانعدام ارادته الحضارية وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع ولذا جاءت ضرورة تنمية الانتاج مع عدالة التوزيع.

المحور الثالث: واقع صناعة الصكوك الإسلامية عالميا

أولاً: تطور حجم الصكوك الإسلامية

1. إصدارات الصكوك حسب الجهة المصدرة التمويل خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى

جويلية 2014 .

في بداية الأمر كان سوق الصكوك الإسلامية تسيطر عليه الشركات (العامة والخاصة) خاصة شركات ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لكن ومع بداية الأزمة المالية تراجعت إصدارات الشركات وخاصة شركات منطقة دول الخليج والتي انخفض عدد إصداراتها نظرا لضعف ثقة المستثمرين بالقطاع الخاص، وهذا ما أثر سلبا على سوق الصكوك الإسلامية، ولكن في المقابل أتاحت (07) المجال للإصدارات السيادية⁽²⁰⁾. والجدول الموالي يوضح إصدارات الصكوك الإسلامية على المستويين المحلي والدولي وحسب جهة الإصدار.

الجدول رقم (03): إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب جهة الإصدار للفترة

الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

النسبة المؤوية	قيمة الإصدارات	
56.87%	379914	إصدارات السيادية
34.64%	231414	إصدارات الشركات
8.49%	56730	إصدارات شبه السيادية
100%	668058	مجموع الإصدارات

المصدر: حفوظ الأمير عبد القادر وبشير زيدي، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجرّبي السودان وماليزيا نموذجا)، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، جامعة مسيلة، العدد 4، 2017، ص 72.

2. الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015.

تنامت القيمة الإجمالية للإصدارات بشكل ملحوظ فبعدما كانت لا تتجاوز 1.5 مليار دولار سنة 2002، أخذت في الإرتفاع شيئاً فشيئاً لتبلغ حوالي 14 مليار دولار سنة 2005، ثم تضاعفت هذه القيمة لتبلغ حوالي 50 مليار دولار سنة 2007، لكن مع حلول سنة 2008 وجراء الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم آنذاك شهدت سوق الصكوك الإسلامية، إنتكاسة كبيرة حيث انخفضت قيمتها الإجمالية لتبلغ 24 مليار دولار، لكن سرعان ما تعافت وأخذت في الإرتفاع مجدداً انطلاقاً من سنة 2009، وتواصل هذا الإرتفاع ليسجل أعلى مستوياته سنة 2012 بقيمة إجمالية قدرت بـ 137 مليار دولار²¹. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية عالمياً ومحلياً خلال الفترة

الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015

قيمة الإصدارات الإجمالية	قيمة الإصدارات	قيمة الإصدارات	
1172	747	425	2001
1371	191	1180	2002
7207	5327	1880	2003
9465	6962	2503	2004
14008	10286	3723	2005
33607	21755	11852	2006
50041	36182	13859	2007
24337	22127	2210	2008
38070	30904	7166	2009
53125	49027	4098	2010
93573	84490	9084	2011
137599	117331	20269	2012
135870	112565	23305	2013
106960	80570	26390	2014
60693	39813	20880	2015

767099	618275	1448824	المجموع
--------	--------	---------	---------

فاق تطبيقها في

الجزائر " تجربة السودان نموذجاً"، يوم الدراسي حول: صيغ التمويل الإسلامي: بدائل لطرق التمويل التقليدية، مركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، يوم 10 ديسمبر 2017، ص 5.

3. حجم إصدار الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال الفترة الممتدة من جانفي 2011 إلى ديسمبر 2015.

تواصل دولة ماليزيا تربعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية المحلية منها أو العالمية، حيث لازالت كأكبر مصدر للصكوك الإسلامية المحلية بنسبة 78.09%، وفي الوقت نفسه تتصدر سوق الصكوك العالمية لكن بنسبة استحوذ أقل قدرت بـ 13.98%²²، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول الرقم (05): إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا حسب الدول للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى ديسمبر 2015

الإصدارات المحلية (مليون دولار أمريكي)			الإصدارات العالمية (مليون دولار أمريكي)			الدول
النسبة المئوية	القيمة	عدد الإصدارات	النسبة المئوية	القيمة	عدد الإصدارات	
78.68%	486471	4647	20.27%	30165	53	ماليزيا
3.30%	20409	189	5.38%	8003	11	اندونيسيا
0.13%	788	12	0.48%	711	4	سنغافورة
0.00%	0	0	0.07%	97	1	الصين
0.00%	0	0	1.48%	2196	4	هون كونج
0.00%	0	0	0.127%	190	3	اليابان
1.29%	7971	63	1.08%	1600	2	باكستان
0.001%	3	1	0.00%	0	0	جزر الملديف
1.29%	7961	122	0.00%	0	0	بروناي دار السلام
0.01%	37	4	0.00%	0	0	بنغلاديش
84.69%	523640	5038	28.87%	42961	78	المجموع
2.03%	12552	241	5.28%	7860	99	البحرين
0.02%	119	1	0.00%	0	0	الأردن
0.05%	332	1	1.43%	2127	13	الكويت
0.13%	777	2	0.00%	0	0	عمان
2.21%	13665	10	6.51%	9685	11	قطر
5.86%	36246	49	15.60%	23218	39	السعودية
1.33%	8251	14	36.16%	53819	81	الإمارات
0.04%	253	2	0.00%	0	0	اليمن
11.68%	72194	320	64.98%	96709	243	المجموع
0.02%	136	210	0.00%	0	0	غامبيا
0.03%	215	1	0.00%	0	0	ساحل العاج
0.02%	133	2	0.00%	0	0	نيجيريا
0.00%	0	0	0.34%	500	1	جنوب أفريقيا
2.62%	16180	26	0.09%	130	1	السودان
0.03%	201	1	0.00%	0	0	السنتال
2.73%	16864	240	0.42%	630	2	المجموع
0.02%	123	1	0.04%	55	1	المانيا
0.88%	5454	56	3.84%	5716	17	تركيا
0.00%	0	0	0.92%	1367	5	جمهورية كوريا
0.00%	0	0	0.05%	77	1	كازاخستان
0.00%	0	0	0.001%	1	1	فرنسا
0.00%	0	0	0.19%	280	3	لوكسمبورغ
0.00%	0	0	0.69%	1028	8	المملكة المتحدة
0.90%	5577	57	5.73%	8524	36	المجموع
100%	618275	5655	100%	148824	359	المجموع الكلي

المصدر: انور سيكو وبلغماري مولاي ابراهيم وبلغماري مولاي ابراهيم، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر " تجربة السودان نموذجاً"، يوم الدراسي حول: صيغ التمويل الإسلامي: بدائل لطرق التمويل التقليدية، مركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، يوم 10 ديسمبر 2017، ص 6.

ثانياً: تحديات تطوير الصكوك الإسلامية

1. تحديات تطوير الصكوك الإسلامية: من أبرز التحديات التي تواجه تطوير الصكوك الإسلامية، نجملها فيما يلي⁽²³⁾:

- أ. غياب الإطار التشريعي والتنظيمي: ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها وخاصة بالنسبة للاختلافات الشرعية التي تظهر من فترة إلى أخرى حول شرعية بعض الصكوك الإسلامية؛
- ب. التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية: لا بد قبل إصدار الصكوك الإسلامية من تصنيفها ائتمانياً من قبل وكالات تصنيف ائتمانية دولية، وكذلك مشورة صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، في ذلك تكلفة كبيرة على حملة الصكوك تخفض كثيراً من العوائد المتوقعة؛
- ت. الاختلافات الشرعية: تواجه الصكوك الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم، حيث يبالغون أحياناً في تشددهم ويحرمون هذه الصكوك أو المنتجات المالية الإسلامية لأقل الشبهات، وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه الصكوك، مما يؤدي إلى تراجع الإقبال عليها وتحقيق خسائر أو انخفاض في الأرباح؛
- ث. نقص الشفافية في بعض الإصدارات: الأمر الذي دعا إلى الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسات التصنيف الائتماني التي ذكرناها سابقاً، وذلك لتقليل المخاطر ومخاوف الإكتتاب في بعض الإصدارات.

ثالثاً: سبل تجاوز التحديات التي تواجه سوق الصكوك الإسلامية: نذكر منها⁽²⁴⁾:

- أ. المزيد من الشفافية في الأسواق المالية الإسلامية؛
- ب. دعم الحكومات لسوق الصكوك الإسلامية؛
- ت. إيجاد معايير شرعية ومالية خاصة بالصكوك الإسلامية؛
- ث. التوسع في الصكوك المشاركة والمضاربة؛
- ج. إدارة الفوائض النفطية بالإستثمار في الصكوك الإسلامية.

المحور الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر الإستثمار أحد دعائم النمو الإقتصادي، خاصة في البلدان النامية لما ينتج عنه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الإقتصاد الوطني لصالح الإختلالات الهيكلية فيه، كما أنه بزيادة حجمه معدل النمو الإقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة الإنتاجية وتشغيل القوى العاملة، إن الصكوك لها الصفات الرئيسية التي تمكنها من الإرتقاء إلى سلم التنمية ومن أهم هذه الصفات كونها مرتبطة بإستثمارات

حقيقية، وهذه الإستثمارات تعد بديلاً ناجحاً يثبت أنّ الإستثمار الناتج من الفائدة غير حقيقي، وأنّه الماربي غنى والمقترض إيذاء وفقراً، إذ من المعلوم للجميع أنّ التنمية الإقتصادية تتطلب وجود إستثمار حقيقي يخدم العملية الإنتاجية في محاولة النهوض بالإمكانات الإقتصادية داخل الدولة، إضافة إلى ذلك تتمتع الصكوك الإسلامية – أو بالأحرى الأساليب الإستثمارية محل التصكيك – بصفة اعتماد الأولويات الإنمائية، بحسي ما تقتضيه منظومة العقلانية الإقتصادية وبالشكل الذي يحقق أكثر مقاصد شرعية ممكنة⁽²⁵⁾. سنحاول توضيح مساهمة صكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية، ذلك فيما يلي:

أولاً: دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد المدخرات

تعتبر الصكوك أداة تساعد في جمع رأس المال لتمويل المشروعات الإستثمارية، من خلال تعبئة مواردها من المستثمرين، فنوع إصداراتها من حيث آجالها، مما يجعلها على تعبئة المدخرات من مختلف من الفئات وابرز مثال على هذا صكوك صناديق الإستثمار⁽²⁶⁾.

ثانياً: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الإستثمارية

إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خياراً أمثلاً خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنّها قادرة على تحقيق الغرضين معاً وهما تعبئة الموارد وضمان توجهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أنّ التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يمكن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد. وتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المراجعة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الإستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الإستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الإستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، ذلك لما تتميز من مرونة احكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنّها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته⁽²⁷⁾.

ثالثاً: دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية

الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلي

احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلاً من الإعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة ثم تقوم الحكومة -بصفتها مستأجراً- بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والإنتفاع بها، كما يمكن أيضاً استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية⁽²⁸⁾.

رابعاً: دور الصكوك الإسلامية في إحداث التوازن بين الإقتصاد الحقيقي والمالي

إن آلية الفوائد المسبقة -الربا- في الإقتصاد الوضعي تؤدي إلى تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة، هذا ما يجعل الإقتصاد الحقيقي، أما في الإقتصاد الإسلامي فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهم التوازن الإقتصادي بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد المالي والنقدي، وتعتبر الصكوك مثلاً حياً في تحقيق التوازن المنشود، نظراً لأن إصدارها يشترط وجود أصولاً قبل التصكيك، بالإضافة إلى ابتعادها عن الربا واعتمادها على الربح⁽²⁹⁾.

سوف نتعرض في الأخير هذه الدراسة إلى تجارب بعض الدول الإسلامية في مجال تمويل المشاريع العامة باستخدام الصكوك الإسلامية:

✳ **التجربة الباكستانية:** قامت حكومة باكستان سنة 1980 ممثلة ببنوكها ومؤسساتها المالية بإصدار شهادات المشاركة لآجال متوسطة وطويلة الأجل بديلاً عن إصدار السندات بفائدة، وهي شهادات قابلة للتحويل، وتعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ووظيفتها تعبئة موارد تمويلية متوسطة وطويلة الأجل بالعملية المحلية للصناعة وغيرها، وقد بلغت قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية الباكستانية ما يقارب 665 مليار أمريكي لـ 44 إصداراً، خلال الفترة - 2001، جانفي 2013- ما يجعلها تحتل المرتبة السابعة عالمياً بنسبة وصلت 15% من إجمالي قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية حسب البلد⁽³⁰⁾.

✳ **التجربة البحرينية:** احتلت البحرين المرتبة الثامنة عالمياً في مجال إصدار الصكوك الإسلامية، فقد أصدرت حتى 2013 صكوكاً قيمتها الإجمالية حوالي 6.4 مليار دولار، حيث بدأت مؤسسة النقد البحرينية بإصدار عشرة إصدارات لصكوك إجارة بلغ مجموعتها 750 مليون دولار في عام 2001، هذا إلى جانب

إصدار صكوك سلم بمبلغ 25 مليون دولار لمدة ثلاثة أشهر ويشكل دوري بهدف امتصاص السيولة الزائدة عن حاجة البنوك⁽³¹⁾.

✳ **التجربة التركية:** تعتبر تركيا من أوائل الدول الإسلامية التي قامت بإصدار صكوك الاستثمار ففي عام 1984 أصدرت بلدية إسطنبول صكوك مشاركة لتمويل بناء جسر معلق على مضيق البوسفور (جسر محمد الفاتح)، وكانت قيمة الإصدار 200 مليون دولار أمريكي، وقد لاقى هذا الإصدار استحسان القطاع الخاص والمواطنين لما حققه من أرباح جيدة وتم تداول هذه الصكوك في سوق إسطنبول للأوراق المالية. ودخلت تركيا عالم الصكوك بإصدار الصكوك *K Turkey Sukuk Limited* في 2010/08/24 بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي يتم سداؤه في 2014/08/24 عن طريق *Kuveyt Turk (KFH-Turkey)* استناداً على مبدأ صكوك الإجارة والمراجعة، ومن ثم تعددت إصدارات الصكوك لتصل إلى إصدار 11 صك بما يعادل 6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 1% من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة في العالم، وتنوعت الصكوك المصدرة في تركيا، فقد تم إصدار 4 صكوك لإجارة بما يمثل 41% من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة، وتم إصدار 5 صكوك مراجعة بما يمثل 20% من قيمة الصكوك المصدرة، وفي نفس الوقت نجد أن 17% من قيمة الصكوك المصدرة على المستوى المحلي بقيمة مليار دولار أمريكي، فيما أصدر 83% من قيمة الصكوك المصدرة على المستوى العالمي بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، كما تنوع مصدرو الصكوك فقد أصدرت المؤسسات والشركات الخاصة 82% من عدد الصكوك المصدرة بما قيمته 4 مليار دولار أمريكي، بينما أصدرت الهيئات السيادية 18% من عدد الصكوك المصدرة بما قيمته 2 مليار دولار أمريكي، ولم يأت موعد الاستحقاق لأي من الصكوك المصدرة بعد، وبالتالي لم يتم تقييم التجربة بالكامل⁽³²⁾.

✳ **التجربة الإماراتية:** احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً من حيث إصدار الصكوك الإسلامية بعد ماليزيا، حيث تمتلك ما نسبته 10 من القيمة الإجمالية العالمية للصكوك مع نهاية 2015، وهذه المرتبة العالمية نتيجة الإصدارات الكبيرة التي طرحتها شركات ومؤسسات حكومية وشبه حكومية، تركزت بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات المالية والتطوير العقاري، فقد قامت حكومة دبي ممثلة بدائرة الطيران المدني بتوقيع اتفاقية مع ستة بنوك إسلامية بإدارة بنك دبي الإسلامي، وتم بموجبها إصدار صكوك إجارة بقيمة 1 مليار دولار لتطوير مطار دبي، وتم تغطيتها بالكامل، كما أصدر مصرف دبي الإسلامي صكوكاً إسلامية بقدر 2.8 مليار دولار لتمويل مشاريع مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة⁽³³⁾.



الخاتمة:

يبدو أن الحاجة أصبحت ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لاستخدام آليات أو ميكانزمات التمويل الإسلامي، فقد أثبتت الازمة النفطية الأخيرة ضعف وهشاشة النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاستثمارات العمومية و الخاصة، ومن خلال ورقتنا البحثية التي تناولنا من خلالها أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية مثل تعبئة المدخرات، ومن خلال هذا الهدف نستغل او نستثمر في طبيعة المجتمع الجزائري بحكم دينه، كما أن لهذه الصيغ العديد من المزايا التي لا تقتصر على مؤسسيها ومستثمريها فقط بل يمتد ليشمل السوق المالي والاقتصاد الوطني ككل.

نتائج الدراسة:

- يتبين من خلال عملية التصكيك أنها توفر عدة مزايا اقتصادية يمكن إجمالها بما يلي:
1. تساعد عمليات التصكيك في الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها؛
 2. يزيد التصكيك من قدرة المنشأة على زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها؛
 3. توفر عمليات التصكيك فرصاً استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مريحة؛
 4. تزيد عمليات التصكيك من درجة تعميق السوق المالية؛
 5. مساندة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلاً عن انتقاله لاستهلاك هذه الخدمات في الخارج؛
 6. تسهم صكوك الاستثمار في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات المستثمرين والمدخرين على حد سواء.

الاحالات والهوامش:

(1) السعيد بريكة وسناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجاً-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميله، عدد5، 2017، ص185.

(2) العيفة عبد الحق وزاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية: دراسة حالة مشروع توسيع مطار8ماي 1945، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي2014، ص8.

(3) السعيد بريكة وسناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص185.

(4) هشام بن عزة وصبرينة يونس، دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي، ملتقى دولي حول: الصناعة المالية الإسلامية: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في سوق المالي الجزائري، مدرسة العليا للتجارة، الجزائر، أيام 13/12 أبريل2016، ص4.

- (5) مصطفى العرابي وسعدية حمو، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجاً، مجلة البشائر، جامعة بشار، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 69-70.
- (6) سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) - تجربة ماليزية -، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 10، العدد 38، 2015، ص 113.
- (7) حير الدين معطى الله ورفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، أيام 04/03 ديسمبر 2012، ص 239.
- (8) نوال عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين -، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011، ص 256.
- (9) ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة ماجستير، تخصص: أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 148.
- (10) مرجع نفسه، ص 149.
- (11) زرواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، أيام 04/03 ديسمبر 2012، ص 19.
- (12) نوال عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 257.
- (13) حنان العمراوي، فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، أيام 04/03 ديسمبر 2012، ص 302.
- (14) سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.
- (15) هناء محمد هلال الخنيطي، دور الصكوك الإسلامية في تنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الأردنية، الأردن، المجلد 4، العدد 2، 2015، ص 558-559.
- (16) زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، قسنطينة، 2007، ص 87.
- (17) محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003، ص 17.
- (18) زليخة بلحناشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.
- (19) السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، أيام 21/20 نوفمبر 2012، ص 478.
- (20) حفوظ الأمير عبد القادر وبشير زيدي، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، جامعة مسيلة، العدد 4، 2017، ص 72.
- (21) انور سيكو وبلغماري مولاي ابراهيم، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر " تجربة السودان نموذجا"، يوم الدراسي حول: صيغ التمويل الإسلامي: بدائل لطرق التمويل التقليدية، مركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، يوم 10 ديسمبر 2017، ص 5.
- (22) مرجع نفسه، ص 06.
- (23) نوال عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

- (24) محمد زيدان وحكيم راضية، مستقبل الصكوك الإسلامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة بجماعة 20 أوت 1955، العدد 3، 2015، ص ص 73-74.
- (25) خير الدين معطى الله ورفيق شرياق، مرجع سبق ذكره، ص 252.
- (26) السعيد بركة وسناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 187.
- (27) خير الدين معطى الله ورفيق شرياق، مرجع سبق ذكره، ص 253.
- (28) سليمان ناصر وربيعه بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة التمويل والتنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الإسفاده منها في الجزائر، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص ص 12-13.
- (29) أحمد طرطار، الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الاقتراض والتمويل لتحقيق التنمية، ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 06/05 ماي 2014، ص ص 13-14.
- (30) سليمان ناصر وربيعه بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- (31) عبد الحكيم محمد امبيه وعبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 1، 2017، ص 47.
- (32) مختار بونقاب و زواويد لزهاري، الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة (دراسة تجارب بعض الدول)، الملتقى العلمي الدولي حول: الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية: نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، أيام 26/25 أفريل 2018، ص 16.
- (33) عبد الحكيم محمد امبيه وعبد اللطيف البشير التونسي، مرجع سبق ذكره، ص 47.